

Distr.: General
23 January 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة العاشرة
جنيف، ٣-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها العاشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-01108(A)



* 1 9 0 1 1 0 8 *

المحتويات

الصفحة

٣ الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٣ الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية	ألف -
٤ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنمية المشاريع	باء -
٦ موجز أعدّه الرئيس	ثانياً -
٦ البيانات الافتتاحية	ألف -
٩ تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
٩ الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية	جيم -
١٤ تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنمية المشاريع	دال -
١٨ التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	هاء -
١٩ مسائل أخرى	واو -
١٩ مسائل تنظيمية	ثالثاً -
١٩ افتتاح الدورة	ألف -
٢٠ انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٢٠ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -
٢٠ الجلسة العامة الختامية	دال -
٢١ اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية	هاء -
٢٢ الحضور	المرفق

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

١ - تلاحظ مع القلق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعاف بعد لترجع إلى مستويات ما قبل الأزمة، وأنها انخفضت بدرجة كبيرة في المناطق المتقدمة والمناطق النامية على السواء بينما ظل الاستثمار هو المصدر الرئيسي لتمويل التنمية؛

٢ - تطلب إلى الأمانة أن تواصل تحليل أحدث الاتجاهات والسياسات العالمية في مجال تسخير الاستثمار والمشاريع من أجل التنمية، وتدعو الأمانة إلى مواصلة تقديم التقارير عن هذه الاتجاهات وتأثيرها على التنمية وإلى مواصلة رصدتها؛

٣ - تنوّه بأطر السياسة العامة للأونكتاد في مجال تسخير الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية المستدامة، مثل إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخطة العمل من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وحزمة إصلاحات نظام الاستثمار الدولي، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وأداة التطوير المحاسبي؛ وتشجّع الأونكتاد على زيادة النهوض باستخدام هذه الأطر بغية التمكين للاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تُسَلِّم بدور استعراضات سياسة الاستثمار ومتابعة التنفيذ كأداة أساسية لدعم تقدّم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتهنئ كابو فيردي ولبنان على النقاش الحكومي الدولي الناجح لاستعراض سياسة الاستثمار لكل منهما. وتطلب إلى الأمانة مواصلة عرض الاستعراضات في سياق حكومي دولي بغية تعزيز تبادل أفضل الممارسات وتدعو الشركاء إلى دعم هذا البرنامج مالياً؛

٥ - تدعو الأمانة إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق باستراتيجياتها وسياساتها وأدواتها وتقاسم أفضل الممارسات بغية النهوض بالاستثمار وتيسيره، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر دعماً للتنمية، بوسائل منها أعمالها المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية، وترويج الاستثمار وتيسيره، وأدلة الاستثمار، وبرنامج تيسير الأعمال التجارية؛

٦ - تُثني على ما تضطلع به أمانة الأونكتاد من بحوث وتحليلات سياساتية متعمقة بشأن الاستثمار وتنمية المشاريع وعلى عملها الابتكاري بشأن القضايا الناشئة، بما في ذلك تقرير الاستثمار العالمي، وتتطلع إلى تقرير عام ٢٠١٩ وإلى نشره على أوسع نطاق؛

٧ - تكرر التأكيد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك على الدور المحوري لمنتدى الاستثمار العالمي في توفير منصة عالمية وشاملة للجميع من أجل التصدي للتحديات الرئيسية والناشئة التي تواجه التنمية المستدامة؛

٨- تشجّع على زيادة التعاون مع اللجان الإقليمية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لدعم تسخير الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية؛

٩- تُثني على العمل القائم المتعلق باتفاقات الاستثمار وسياسات الاستثمار التي تروّج لفهم أفضل للقضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية، وتشجّع اللجنة أمانة الأونكتاد على مواصلة تناول القضايا المتصلة بهذه الاتفاقات تناولاً كلياً، بما في ذلك البرنامج الحالي للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء؛

١٠- تُثني على أمانة الأونكتاد لتنظيمها منتدى عالمياً للاستثمار في عام ٢٠١٨ كان ناجحاً للغاية، وترجّب مع التقدير بنتائجه، وتشدّد على أهمية هذه النتائج بالنسبة إلى تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتسلمّ اللجنة بأهمية الحوار المستمر بين المجتمع الدولي وقطاع الأعمال التجارية الخاصة بشأن الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١١- توكّد على الدور الهام الذي يضطلع به اجتماع المائدة المستديرة للسفرء المعني بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة كمنصة للربط بين جميع المنظمات الدولية الموجودة في جنيف والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن مسألة تمويل أهداف التنمية المستدامة والاستثمار فيها، وتشجّع أمانة الأونكتاد على اتخاذ خطوات ملموسة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، من أجل تيسير هذه العملية قبل الدورة الحادية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في عام ٢٠١٩؛

١٢- تكرر التأكيد على أن تنظيم المشاريع هي أحد أهم محركات خلق الوظائف والنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وتحيط علماً بمشروع القرار المعنون 'مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة' الذي عُرض على الجمعية العامة الوثيقة (A/C.2/73/L.35/Rev.1)^(١) وبالإشارة المحدّدة إلى برنامج تطوير تنظيم المشاريع (إمبريتيك) الواردة فيه، وترجّب بوضع استراتيجيات لتطوير تنظيم المشاريع تستهدف فئات سكانية محدّدة، مثل النساء والنساء والشباب، وتطلب إلى الأمانة أن تواصل تنفيذ وتعزيز برامج بناء القدرات ذات الصلة، بما في ذلك برنامج إمبريتيك وبرنامج روابط الأعمال التجارية، وتشجّع الشركاء، القادرين على ذلك، على دعم هذه البرامج مالياً.

باء- تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنمية المشاريع (البند ٥ من جدول الأعمال)

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

١- تعيد تأكيد دور الأونكتاد في دعم البلدان النامية للمشاركة بفعالية في المناقشات الدولية المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيا وتقاسم المعارف، وفي تحديد خيارات السياسات وأفضل الممارسات، وفقاً للفقرتين ٣٨(و) و٤٥ من مافيكيانو نيروبي؛

(١) اعتمده الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ليصبح القرار ٢٢٥/٧٣ المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة.

٢- تعيد تأكيد الدور الحاسم الأهمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تسخير الفرص الإنمائية، بما في ذلك الفرص التي ينشئها الاقتصاد الرقمي؛ وأهمية دور الأطر الوطنية والإقليمية والدولية في استخدام التكنولوجيات الجديدة؛ والحاجة إلى دعم نمو وتقدم وتطور القدرات الابتكارية لمؤسسات الأعمال، بما في ذلك عن طريق برامج بناء القدرات، ولا سيما في حالة مؤسسات الأعمال التي تتمتع بإمكانات أكبر للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل توفير وسيلة لخلق فرص عمل وتمكين للنساء والشباب؛

٣- تسلّم بأن التمويل والاستثمار يؤديان أدواراً أساسية في التغيير والابتكار التكنولوجيين، وبأن التعبئة الكبيرة للموارد العامة والخاصة ضرورية لتمكين مؤسسات الأعمال الابتكارية من الاستفادة الفعالة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي؛

٤- تعرب عن ارتياحها لأعمال الأونكتاد بشأن ركن عمله المتعلق ببحوث العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إصدار المنشور الرئيسي المعنون: تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٨ الذي يسهم في حوار السياسات بشأن التكنولوجيات الرائدة والتنمية المستدامة؛

٥- ترحّب بالإطلاق المرتقب للتقرير المعاد تسميته وهو: تقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٩، بغية دعم الخطاب السياسي بشأن ريادة الأعمال الرقمية، بقصد تحسين فهم خيارات السياسات في المجال السريع الحركة المتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وخاصة في البلدان النامية؛

٦- تعيد تأكيد الحاجة إلى القيام بأعمال موضوعية بشأن مسائل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية وذلك في إطار ركن العمل الحكومي الدولي للأونكتاد، بما في ذلك في مجلس التجارة والتنمية، حسب الحالة، من أجل معالجة السياسات الرامية إلى تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار تسخيراً فعالاً من أجل تحقيق تنمية أكثر شمولاً للجميع وأكثر استدامة، ولسد الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها؛

٧- تُسلّم بأهمية أسبوع التجارة الإلكترونية، الذي ينظّمه الأونكتاد، في بدء وحفز الحوار والتوصل إلى توافق آراء بشأن الجوانب الرئيسية للاقتصاد الرقمي وأبعاده الإنمائية، بما في ذلك عن طريق تنظيم أحداث إقليمية مثل أسبوع التجارة الإلكترونية لأفريقيا الذي يركّز على المتطلبات الفريدة للسياقات المحلية والإقليمية، لضمان أن يجلب الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور التنمية الشاملة والازدهار للجميع؛

٨- تُثني على الأونكتاد لأعماله بشأن المساعدة التقنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، والاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية، وتقييمات الأونكتاد السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية من أجل أقل البلدان نمواً، وتشجّع الشركاء على مواصلة دعم هذه الأنشطة؛

٩- تشجّع الأمانة على مواصلة تنفيذ التقييمات السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية من أجل جميع البلدان النامية المهمة؛

١٠- تدعو الأمانة إلى استكشاف طرق لتعبئة موارد إضافية لتوسيع نطاق أنشطتها المتصلة بالاقتصاد الرقمي؛

١١- ترحب بالدور النشط للأونكتاد بوصفه الرئيس المشارك لفريق العمل المشترك بين الوكالات التابع لآلية الأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا، وبدعمه الفني لأعمال بناء القدرات التي يقوم بها فريق العمل المشترك بين الوكالات؛

١٢- تدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة تعاونها مع مصرف التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً في تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات بناء القدرات في مجال سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وتوسيع نطاق هذا التعاون ليشمل مجالات مثل زيادة الجاهزية للتجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً؛

١٣- تطلب إلى الأمانة أن تواصل أعمالها لتيسير بناء توافق الآراء عن طريق تبادل الخبرات والتعلم المتبادل بشأن تسخير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛ وإبقاء اللجنة على علم بأفضل الممارسات الآخذة في التطور في هذا المجال؛ ومواصلة الإثراء المتبادل عن طريق عملها لصالح اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وإدماج أفضل الممارسات هذه في أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الجلسة العامة الختامية

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

ثانياً- موجز أعدّه الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

١- قال الأمين العام للأونكتاد في كلمته الافتتاحية إن الاستثمار قد ظل راکداً منذ بداية الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، لم تكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محصنة من عواقب التراجع عن العولمة. ففي عام ٢٠١٧، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٢٣ في المائة، وهو اتجاه نزولي استمر في عام ٢٠١٨، مع انخفاض التدفقات في جميع المناطق.

٢- وأوضح أن دعم الاستثمار العالمي من أجل التنمية المستدامة هو أحد الاعتبارات الرئيسية بالنسبة إلى الجميع. كما أن جدول الأعمال الطموح لأهداف التنمية المستدامة يشكل تحدياً، حتى بدون الأخطار الحالية التي تتهدد الاقتصاد العالمي وتعددية الأطراف. ويثير مناخ الاستثمار الضعيف القلق بشكل خاص لأن استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في سلاسل القيمة العالمية هو أحد القوى المحركة للاقتصاد العالمي. وللوفاء بهذه الأهداف، يكون من الضروري سد العجز الحالي في الاستثمار في البلدان النامية. ويمكن أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً محورياً في القيام بذلك، ويعمل الأونكتاد جاهداً لإشراك القطاع الخاص في عملية الإسهام في تحقيق هذه الأهداف.

٣- ولاحظ العديد من الممثلين أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض بنسبة ٤١ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨. واستناداً إلى المناخ الحالي للاستثمار، توجد حاجة متجددة إلى زيادة تعددية الأطراف والشراكات بغية مواجهة انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالاستثمار.

٤- وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لبرنامج عمل الأونكتاد المتعلق بالاستثمار والمشاريع لجودته التحليلية العالية ولأهميته وتأثيره في مساعدة البلدان النامية على النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالأطر الأساسية الستة الداعمة للاستثمار ورسم سياسات مؤسسات الأعمال عبر أركان العمل الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الأونكتاد بحثاً هاماً بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات الاستثمار وتحليلات هامة لها، مثلاً عن طريق تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨، الذي يقدم تحليلاً مفيداً للسياسات الصناعية الجديدة من منظور الاستثمار. وقدّمت استعراضات سياسات الاستثمار وتقارير متابعة التنفيذ توصيات مفيدة، مصحوبة بمساعدة تقنية، ما ساعد البلدان على النهوض بأولويات التنمية المستدامة. كما أن برامج بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك في مجال الترويج للاستثمار وتنمية المشاريع والمحاسبة والإبلاغ، قد ساعدت البلدان على إقامة مشاريع قابلة للتمويل بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٥- وفي مجال رسم السياسات الاستثمارية الدولية، قدّم الأونكتاد دعماً قيماً إلى مبادرات الإصلاح الموجهة للتنمية والصادرة عن نظام الاستثمار الدولي، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء. وحثت دولتان من الدول الأعضاء الأونكتاد على مواصلة أعماله في هذا المجال.

٦- وأحدث برنامج العمل أيضاً تأثيراً على تنمية المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بجودة وملاءمة برنامج إمبرتيك وإطار سياسات تنظيم المشاريع في توفير التوجيه للدول الأعضاء من أجل تحسين قدرتها التنافسية.

٧- وحقق منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨ نجاحاً مدوياً، اتسم بمناقشات عالية الجودة، وأتاح فرصاً للتفاعل مع القطاع الخاص ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة، ولتنظيم أحداث ومبادرات خاصة، ولا سيما بشأن المناخ والمنظور الجنساني.

٨- وإذ أعرب مدير شعبة الاستثمار والمشاريع عن اتفاقه مع المندوبين، فإنه قال إن المنتدى يتسم بحضور قوي يضم مشاركين بارزين ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ما يجعله التجمّع العالمي الرائد لأصحاب المصلحة في تنمية الاستثمار. وهذا مؤشّر على أن المنتدى هو منبر يُعزّز الحوار، ما أدى إلى تقديم مقترحات وأدوات سياسية تساعد الدول الأعضاء على المضي قدماً في تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة.

٩- وفيما يتعلق بالاتجاهات العامة للاستثمار، قال إن تدفقات الاستثمار ظلت دون مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٧. وأوضح أن الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ قد نجم إلى حد كبير عن عمليات إعادة عائدات المؤسسات المتعددة الجنسيات التابعة للولايات المتحدة إلى الوطن في أعقاب الإصلاحات الضريبية؛ ولم يُعزّز الانخفاض إلى تدفقات الاستثمار المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ أو بالنوايا المتعلقة بالأصول العينية. وأظهرت اتجاهات السياسات الاستثمارية

حدوث زيادة في القيود واللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستثمار. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بلغ عدد اتفاقات الاستثمار الدولية ٣٣٣٩ اتفاقاً - وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٨ - مع حدوث عمليات إنهاء فعلي لهذه الاتفاقات تكاد تعادل عمليات الإبرام الجديدة لاتفاقات الاستثمار الدولية. وشهدت عمليات إقامة المشاريع نمواً كبيراً فيما يتعلق بالمشاريع المبتدئة في عام ٢٠١٧؛ وتشير التقديرات إلى أن ١٢,٥ في المائة من السكان في سن العمل في البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية إما أنهم بدأوا مشاريع أو كانوا في طور القيام بذلك. كما يبدو أن الفجوة بين الجنسين من حيث تنظيم المشاريع تضيق.

١٠ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير المالية وغير المالية، قال إن عدد الحكومات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من المتوقع أن يزداد بأكثر من ستة أمثال على مدى السنوات الخمس القادمة.

١١ - وأشار مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات إلى أنه يمكن للدول الأعضاء، في المناقشات القادمة بشأن الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، أن تنظر في تغيير اسم لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ليعكس عنصر التكنولوجيا والابتكار من عناصر ولايتها والتوعية بهذا الجانب الهام من أعمال الأونكتاد.

١٢ - وأطلقت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، في عام ٢٠١٩، الإصدار الأخير من تقرير التكنولوجيا والابتكار، الذي يركز على التكنولوجيات الرائدة من أجل التنمية. وقد قُدم التقرير إلى الجمعية العامة، حيث أثنى عليه رئيس الجمعية العامة بالنظر إلى تحليله الذي يركز على الناس وعرضه للتحديات والفرص التي تواجهها الشركات وواضعو السياسات. وحتى الآن، أجرت الشعبة ١٥ تقييماً سريعاً للجاهزية للتجارة الإلكترونية. وفي عام ٢٠١٨، أعدت الشعبة استراتيجية التجارة الإلكترونية لكل من عُمان ورواندا، وستقوم الشعبة قريباً بهذا المشروع من أجل بوتسوانا. وقد قدّمت عدة بلدان - هي بنما وبوتسوانا وزامبيا وسري لانكا وليسوتو - طلبات لإجراء استعراضات لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار بها، كما يجري حالياً القيام باستعراضين من هذا القبيل في إثيوبيا وأوغندا. وشكر المدير اللجنة على الإرشادات المقدّمة منها بشأن المنهجية الجديدة للاستعراضات الجاري القيام بها.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الشعبة مؤخراً عدة أحداث وحلقات عمل بشأن بناء القدرات، بما في ذلك أحداث وحلقات بالتعاون مع حكومة الصين.

١٤ - ويتفاعل الأونكتاد مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل بناء أوجه تآزر إضافية بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة وضع المرأة وسيشارك الأونكتاد في مناقشات بشأن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في قضية مراعاة نوع الجنس وتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء (البند ٣ من جدول الأعمال)

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته السادسة (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

١٥- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/18.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الخامسة والثلاثين (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

١٦- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/87، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها لفريق الخبراء الواردة في التقرير ووافقت على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء من أجل دورته السادسة والثلاثين.

جيم- الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية (البند ٤ من جدول الأعمال)

استعراض سياسة الاستثمار: كابو فيردي

١٧- نظر الاجتماع في استعراض سياسة الاستثمار المتعلق بكابو فيردي (الوثيقة UNCTAD/DIAE/PCB/2018/2).

١٨- وقام مدير شعبة الاستثمار والمشاريع بالأونكتاد، في كلمته الافتتاحية، بعرض الاتجاهات الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في كابو فيردي وسلط الأضواء على دور هذا الاستثمار في تحويل اقتصاد هذا البلد. فقد اضطلع كابو فيردي، بعد رفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٧، بإصلاحات ترمي إلى التعويض عن فقدان المساعدة الإنمائية الرسمية وما يتصل بها من أفضليات تجارية وإلى التخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية. وتشمل العوامل الرئيسية الدافعة إلى زيادة تنويع الاقتصاد عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر: الموقع الاستراتيجي، والمزايا النسبية في مجالي السياحة ومصائد الأسماك، وشبكات المغتربين الواسعة، ووجود بيئة سياسية وسياساتية مستقرة. وأثنى على الحكومة لقيامها بجهود جادة لإصلاح بيئة نشاط الأعمال، ودعاها مع ذلك إلى اتباع نهج أكثر استباقية في مجال السياسات بغية الاستفادة بفعالية من الاستثمار وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٩- وقال وزير الدولة والشؤون البرلمانية وشؤون مجلس الوزراء ووزير الرياضة في كابو فيردي إن الاستعراض هو وثيقة استراتيجية من شأنها توجيه الإصلاحات في مجال السياسات. ومن شأن التوصيات الواردة فيه أن تساعد كابو فيردي على تحقيق أهدافها، ولا سيما من حيث النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، فضلاً عن خلق فرص عمل. وأصدرت في الآونة الأخيرة خطة حكومية لتنفيذ إصلاحات بقصد زيادة الفوائد المتأتية من السياحة. وتمشياً مع

الاستعراض، اعتمدت في الآونة الأخيرة تدابير لزيادة تحسين بيئة نشاط الأعمال. وشملت هذه التدابير إيجاد بيئة مالية تتألف من مؤسسات تركز أنشطتها على تحسين إمكانية حصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان؛ وإنشاء وحدة تُعنى بالتنافسية؛ وإجراء إصلاحات مؤسسية ترمي إلى تحسين تقديم الخدمات الحكومية؛ واعتماد تدابير لتيسير الأعمال التجارية، بما في ذلك المشاريع المبتدئة؛ وتسجيل مؤسسات الأعمال؛ وإتاحة إمكانية الحصول على الكهرباء وخدمات الدفع المبسط للضرائب.

٢٠- وعرضت رئيسة شركة كابو فيردي للاستثمار والتجارة المزايا النسبية للبلد وما لديه من إمكانات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي معرض تعليقها على التحديات التي يواجهها بلدها، قالت إنه قد جرى وضع خطة استراتيجية جديدة لشركة كابو فيردي للاستثمار والتجارة. وتأخذ هذه الخطة في الحسبان التوصيات الناجمة عن الاستعراض، وخاصة تلك المتعلقة باستهداف المستثمرين وخدمات الرعاية اللاحقة، والترويج للسياسات. وقدمت رئيسة الشركة عرضاً عاماً لأولويات السياسات المتعلقة بالترويج للاستثمارات والصادرات، بما في ذلك قطاع السياحة، وشددت على أهمية التنويع الاقتصادي.

٢١- وأبرز المستشار الخاص لرئيس وزراء كابو فيردي مجموعة من التدابير والإصلاحات التي يجري الاضطلاع بها لتحسين القدرة على المنافسة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فشدد على توقيت الاستعراض الذي يساعد على المضي قدماً في هذه المساعي وقال إن الحكومة تقف وراء التزامها بتنفيذ التوصيات.

٢٢- وقال رئيس فرع سياسات الاستثمار بالأونكتاد إن بعض فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر لم يجر تقاسمها على نطاق واسع بسبب ضعف الربط بالإنترنت والتنمية غير المتساوية بين الجزر، وعدم التنويع، والصلات المحدودة بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية، على الرغم من الآثار الإيجابية العامة لهذا الاستثمار في كابو فيردي. وتوجد حاجة إلى المزيد من إصلاحات السياسات، بما في ذلك إعادة بحث استخدام عقود الاستثمار، واعتماد نهج أكثر توازناً بين الترويج للاستثمار وحمايته. وأثبت النهج الاستراتيجي بشأن السياسات والأدوات والمبادرات فائدته في تحقيق أقصى زيادة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة على التنمية المستدامة، ومن المهم تطوير قطاعات جديدة من صناعة السياحة، مثل نشاط الأعمال والثقافة والمغامرة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة إلى تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية، والنهوض بسياسات تنظيم المشاريع، وتعزيز الروابط مع الموردین المحليين بغية خلق فرص عمل والإسهام في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية أكثر توازناً.

٢٣- وأنتت جميع الوفود، بما فيها الوفود التي تمثل بعض المنظمات الدولية، على كابو فيردي لإجراء الاستعراض. واعترفت بالفرص الكثيرة المتاحة أمام البلد وبالجهود التي بذلتها الحكومة وشجعتها على تنفيذ توصيات الاستعراض بمساعدة من الأونكتاد. وامتدح بعض المندوبين انفتاح نظام كابو فيردي باعتباره قوة دافعة لاجتذاب المستثمرين. وسلط كثير من المندوبين الضوء على الدور المحوري الذي يضطلع به الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وأبرزوا أهمية نتائج وتوصيات الاستعراض. وقدم أحد المندوبين وصفاً للشراكة الناجحة مع كابو فيردي بشأن دعم الميزانية والمساعدة الإنمائية في المجالات المرتبطة بسياسة الاستثمار، وأطلع آخر الحاضرين على تجربة بلده كشريك في تطوير البنية التحتية للسياحة والنقل.

٢٤- وأثنى ممثل للقطاع الخاص على كابو فيردى لاتخاذ خطوات لتحسين بيئة نشاط الأعمال بها، وسلط الضوء على أهمية التدابير اللازمة لتحفيز تنمية القطاع الخاص، على نحو ما أكد عليه الاستعراض.

٢٥- وتوجّه السفير والممثل الدائم لكابو فيردى لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ووزير الدولة والشؤون البرلمانية وشؤون رئاسة مجلس الوزراء ووزير الرياضة بالشكر إلى الأونكتاد وجميع المندوبين على الاستعراض وعلى الإسهام في العرض، وكرر الإعراب عن التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات من أجل تحسين بيئة نشاط الأعمال.

٢٦- وقالت الأمانة إنها ملتزمة التزاماً تاماً بمساعدة كابو فيردى على تنفيذ توصيات الاستعراض ودعت الشركاء في التنمية إلى تقديم دعمهم.

استعراض سياسة الاستثمار: لبنان

٢٧- نظر الاجتماع في استعراض سياسة الاستثمار للبنان (الوثيقة UNCTAD/DIAE/PCB/2017/11).

٢٨- وقال الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، إنه على الرغم من التحديات الكبيرة القائمة مثل السياق الإقليمي، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا البلد قد أثبتت قدرتها على الصمود. ويمكن أن يعزى ذلك إلى انفتاح البلد على التجارة وإلى موقعه الاستراتيجي وقوة القطاع الخاص المحلي وجودة التعليم. وأثنى على جهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى تحسين مناخ التجارة والاستثمار، وشدد على أهمية استعراض سياسة الاستثمار بغية مواصلة الإصلاحات. ويمكن أن يكون لتنفيذ توصيات الاستعراض تأثير تحويلي على نوع الاستثمار المتذبذب وعلى خلق فرص عمل، ما يساعد البلد على تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

٢٩- وسلط السفير والممثل الدائم للبنان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، في معرض إشارته بالاستعراض، الضوء على التعاون الناجح بين الأونكتاد وحكومة لبنان في التحضير للتقرير. وقال، في معرض تأييده للتوصيات بالنيابة عن حكومته، إن الاستعراض هو الخطوة الأولى نحو الإصلاح وأن النتائج المتوصل إليها فيه ستكون بالغة القيمة عند تصميم السياسات الوطنية. وأوضح أن الحكومة ملتزمة بتنفيذ توصيات الاستعراض التزاماً قوياً.

٣٠- وعرض ممثل عن المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان التحديات الرئيسية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن الاستعراض قد سلط الضوء ليس فقط على التحديات التي يواجهها البلد، ولكن أيضاً على إمكانات البلد. وقد أُخذت خطوات للبدء في تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض، بما في ذلك خطتنا عمل تهدفان إلى رقمنة الخدمات الحكومية وتيسير إجراءات نشاط الأعمال.

٣١- ولخص مدير شعبة الاستثمار والمشاريع الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للاستعراض، وقدم وصفاً للأداء الثابت للاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان منذ أواسط تسعينات القرن العشرين، وضموده في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وأوضح أن بطالة الشباب والعجز في الطاقة هما من بين التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي يتعين على البلد التغلب عليها. وتشتمل المعوقات الرئيسية في الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار على سلسلة من القيود

في مجال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، والتأخير في إنشاء نشاط الأعمال، وضعف الأنظمة المتعلقة بالمنافسة والعمل، ومحدودية القدرات المؤسسية التي تؤثر على تنفيذ الإطار التنظيمي. وقدّم الاستعراض نهجاً استراتيجياً للترويج للاستثمار وتطبيقه على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى القطاعات المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٢- وقال ممثل آخر للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان إن الحكومة، مراعاةً للتوصيات الواردة في الاستعراض، قد اعتمدت أدوات حوكمة إلكترونية مثل قوانين ومبادرات المعاملات الإلكترونية الرامية إلى تيسير إنشاء نشاط الأعمال.

٣٣- وكان يوجد توافق واسع في الآراء بين المندوبين بشأن الجودة الممتازة لما يرد في الاستعراض من تحليل ونتائج وتوصيات. وأثنوا على حكومة لبنان لإجراء الاستعراض واتخاذ خطوات لتحسين بيئة نشاط الأعمال، بما في ذلك عن طريق تنفيذ إصلاحات الحوكمة الإلكترونية، ولمرونتها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وسلّط العديد من المندوبين الضوء على استعدادهم لتعزيز التعاون مع لبنان، بما في ذلك في المجالات المختلفة لبيئة الاستثمار. وطلب بعض الممثلين من الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى بلدانهم وأعربوا عن استعدادهم لإجراء استعراض جديد أو، في حالة اكتماله، لتقييم تأثيره عن طريق تقرير عن التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة إلى أن يواصل شركاء التنمية دعم هذه الجهود.

٣٤- وأشاد بعض ممثلي المنظمات الدولية والقطاع الخاص بالاستعراض باعتباره قد حدد نقاط الاختناق التي تعوق إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان وأوضحت هذه الجهات استعدادها لمواصلة مساعدة لبنان على تحسين بيئة الاستثمار فيه. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الاستعراض بمثابة مرجع رئيسي للمشاريع المستقبلية. وأيد أحد المتكلمين التوصية القائلة بضرورة مواصلة القبول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر مع الأهداف الإنمائية للبلد.

٣٥- وأشار ممثلو حكومة لبنان، في ملاحظاتهم الختامية، إلى المواءمة بين أولويات البلد والتوصيات الواردة في الاستعراض.

٣٦- وقال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع إن أمانة الأونكتاد ملتزمة بدعم لبنان في جهوده الرامية إلى جذب الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وأنها ستواصل مساعدة البلد في تنفيذ توصيات الاستعراض عن طريق المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، وشجع شركاء التنمية على دعم جهود الحكومة.

الفريق المعني بمتابعة منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨

٣٧- قام فريق مكون من ممثلين دائمين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ويُعنى بنتائج منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨ ومتابعته المحتملة بمناقشة كيف يمكن لسياسات الاستثمار وتنمية المشاريع أن تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد استجاب هذا الحدث للحاجة التي أُعرب عنها في اجتماع المائدة المستديرة الختامية للسفراء أثناء المنتدى من أجل مواصلة المشاركة على مستوى الممثلين الدائمين عن طريق إنشاء منصة تربط بين جميع المنظمات الدولية التي توجد مقرها في جنيف والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن مسألة تمويل أهداف التنمية المستدامة والاستثمار فيها.

٣٨- وقال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع إن الدور الرئيسي للمنتدى هو فتح مغاليق التمويل أمام التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار ونشاط تنظيم المشاريع. وقال إن نتائج المنتدى قد أسهمت بشكل مباشر في استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا المنتدى، الذي استرشدت مناقشاته بأطر سياسات الأونكتاد مثل إطار سياسة الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإطار سياسات تنظيم المشاريع، قد أسهم في تحقيق الهدف الأول للاستراتيجية، وهو مواءمة السياسات الاقتصادية العالمية والنظم المالية مع التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن إطلاق صندوق أدوات لتمويل أهداف التنمية المستدامة وتنظيم مبادرة البورصات المستدامة قد أسهما في فهم التحديات البيئية والاجتماعية وتحديات الحوكمة الحالية وأهميتها بالنسبة إلى التمويل. كما أن إطلاق حزمة محدثة لإصلاح نظام الاستثمار الدولي بغية تحسين الإدارة العالمية للاستثمار قد أسهم في تحقيق الهدف الثاني للاستراتيجية، وهو تعزيز استراتيجيات التمويل المستدام والاستثمار على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأسفر المنتدى أيضاً عن صياغة خطة عمل للمجتمع الدولي في جنيف لدعم تمويل أهداف التنمية المستدامة. وسعى المنتدى إلى تيسير تحقيق الهدف الثالث للاستراتيجية، وهو الوصول المنصف إلى التمويل، عن طريق مناقشة كيفية تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، عن طريق إطلاق دليل سياسي بشأن تنظيم المشاريع من أجل المهاجرين واللاجئين والنظر في أشكال جديدة التمويل، مثل طريقة السجلات المغلقة والتمويل الأخضر.

٣٩- وأثنى الفريق على الأونكتاد لنجاح المنتدى وتأثيره ولصلته بمجدول أعمال التنمية المستدامة. وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لقيمة عمل الأونكتاد هذا وجددت التزامها الرامي إلى إنشاء منصة مقرها جنيف للممثلين الدائمين بغية تشجيع الشراكة والتآزر مع أصحاب المصلحة المعنيين دعماً للتمويل والاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار العديد من أعضاء الفريق إلى العجز في الاستثمار المطلوب لتحقيق هذه الأهداف في البلدان النامية والذي يُقدَّر بمبلغ ٢,٥ تريليون دولار سنوياً في الوقت الذي تتباطأ فيه تدفقات الاستثمار العالمية، وكرروا التأكيد على الحاجة الماسة إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الجيد.

٤٠- وأكد العديد من أعضاء حلقة النقاش على أهمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وإسهامها المحتمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما إسهامها في خلق فرص العمل وفي تحقيق دخل للنساء والشباب. وقد قام الأونكتاد بعمل قيم في تعزيز تنمية هذه المؤسسات، ولا سيما عن طريق تنظيم دورات موجهة في المنتدى. وطلب آخرون أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية المتصلة بتنمية المشاريع.

٤١- وأشار آخرون إلى الميزة النسبية التي يتمتع بها الأونكتاد بوصفه وكالة مقرها جنيف لديها سلطات الجمع بين القطاعين العام والخاص والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة مثل وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وقال عضو في فريق النقاش إن الموقع الاستراتيجي للأونكتاد في جنيف - وهي مركز مالي رائد وقاعدة لكثير من المنظمات الدولية وغير الحكومية ونحو ١٣٠ منظمة تركز على التنمية المستدامة ومنظمات التمويل البالغ الصغر - هو سبب مقنع تماماً لإنشاء منتدى نقاش رفيع المستوى في هذه المدينة فيما يتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة. ووصف عضو آخر الأونكتاد بأنه "مركز لأقل البلدان نمواً بشأن القضايا المتصلة بأهداف التنمية المستدامة"،

ودعا إلى مواصلة تقديم الدعم منه في مساندة القضايا الموجهة نحو تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال البعض إن جنيف تتيح بيئة فريدة لتقاسم أفضل الممارسات كما تتيح النطاق اللازم لتعاون القطاع الخاص بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٤٢- وأوصى بعض أعضاء فريق النقاش بأن يؤدي اجتماع المائدة المستديرة المقترحة للسفراء إلى إجراء مناقشة منتظمة بين الممثلين الدائمين، بمشاركة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، للحفاظ على زخم الاستثمار والتمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك في الفترات الفاصلة بين اجتماعات منتدى الاستثمار العالمي. وحرصاً على تحقيق التوازن، اقترح أحد أعضاء فريق النقاش أن يتشارك في رئاسة المائدة المستديرة على أساس ثلاثي ممثل للاقتصادات المتقدمة وثانٍ للاقتصادات النامية وثالث للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتطوع للعمل كأحد الرؤساء المؤسسين. واقترح أن يجتمع الفريق مرتين في العام لتعزيز التفاهم بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى أن مداولاته يمكن أن تغذي مناقشات منتدى الاستثمار العالمي في عام ٢٠٢٠ والاجتماعات الأخرى ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لشعبة الاستثمار والمشاريع أن تقدّم الدعم اللوجستي والفني.

٤٣- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أعربت عدة وفود عن تأييدها للمقترح الداعي إلى إضفاء الطابع النظامي على اجتماع المائدة المستديرة للسفراء وأكدت استعدادها للمشاركة. وأشار أحد الوفود إلى الطابع التكاملي بين اجتماع المائدة المستديرة المقترح الموجه نحو الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والعروض الأخرى من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، اتفق الاجتماع على السمات المميزة لهذا المقترح، بما في ذلك النطاق العالمي المقترح والتوجه الكلي والرفيع المستوى للمقترح. وسيجري إعداد مذكرة مفاهيم لمتابعة هذا المقترح.

دال - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنمية المشاريع

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٤- عمد مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، في معرض تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، إلى توجيه الانتباه إلى الوثيقة TD/B/C.II/39، المعنونة "العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنمية المشاريع". وقال إنه توجد روابط جوهرية بين الفريق الذي جرى تنظيمه من أجل الدورة والمسائل التي نوقشت في وثيقة المعلومات الأساسية المذكورة، وهي تعبئة الموارد من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإنشاء ورعاية روابط داخل نظم الابتكار، والحاجة إلى الاستفادة من روح تنظيم المشاريع الرقمية. ومن أجل تركيز المناقشة على المفاهيم العملية، جرى تنظيم فريق النقاش بالاستناد إلى المشاكل والحلول، وعرض الفريق مجموعة متنوعة من الخبرات في استحداث وتطوير منصات وشركات رقمية وكثيفة المعرفة وذات معدلات نمو مرتفعة.

٤٥- وقدم العضو الأول في فريق النقاش، في العرض الذي قدمه، وصفاً لتجربة شركة إثيوبية تعمل في مجال الذكاء الاصطناعي، وتفاعلها مع واضعي السياسات والجهات الفاعلة الأخرى في نظام الابتكار. وكانت توجد مفاهيم خاطئة كثيرة بشأن الذكاء الاصطناعي ودوره المحتمل في الاقتصاد، إذ كان كثير من واضعي السياسات لا يفهمون أهميته بالنسبة إلى مشاكل التنمية في أفريقيا أو يعتبرونه من قبيل الرفاهية. وأوضح أن الشواغل الرئيسية قد تمثلت في الخوف من التغيير، ونقص الكفاءات البشرية، وعدم مرونة الأسواق وعدم قدرتها على المنافسة، وعدم مجازة

السياسات التنظيمية للعصر، والافتقار إلى التمويل. وأعرب بصورة خاصة عن قلقه من أنه في حالة عدم استجابة السياسات استجابة قوية وإيجابية، ستظل التحديات قائمة كما هي، نظراً إلى استمرار واضعي السياسات في التعرّيج على قضايا عفا عليها الزمن وإلى إخفاقهم في إيجاد إحساس بالأولوية يتناسب مع التحديات الإنمائية الحالية والمستقبلية. وأضاف أن إمكانات تحقيق نتائج إيجابية هي أمر يدعمه عدد كبير من الشباب في إثيوبيا بشكل خاص وأفريقيا بشكل عام، ويدعمه حدوث زيادة في الاستثمارات، وتحسينات في التعليم العالي، وتغيير في المواقف بشأن التكنولوجيا لدى الشباب والجمهور الواسع، وحدوث تعزيز للقطاع الخاص، وزيادة في الإمكانيات التصديرية للتكنولوجيات الرقمية ومنظمي الأعمال العاملين في المجال الرقمي.

٤٦- وعرض العضو الثاني في فريق النقاش النتائج التي توصلت إليها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مؤسسات الأعمال ذات النمو المرتفع. وقال إنه يوجد نقص في البيانات لا يسمح بتأكيد الدور الهام الذي يفترض أن تؤديه مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في النمو والابتكار. وفي الدول الأعضاء في اللجنة المذكورة، لا تتسم هذه المؤسسات بأنها منتجة أو مبتكرة أو قادرة على خلق فرص عمل وتوليد صادرات، كما يفترض بشكل شائع. بيد أن شريحة صغيرة من الشركات ذات النمو المرتفع قد تفوقت على الشركات الأخرى في الأداء وأسهمت بشكل غير متناسب في تحقيق النمو والعمالة والإنتاجية. وتتصف مثل هذه الشركات بالعديد من السمات المميّزة. وعلى الرغم من استخدامها للتكنولوجيا بفعالية أكبر، فإنها نادراً ما شاركت في بحوث التكنولوجيا الرائدة. وهي أيضاً أفضل في فهم الأسواق والعملاء. ومنظمو هذه المؤسسات ومدبروها مدفوعون بالفرص - فهم ليسوا رواد أعمال بدافع الضرورة، أي بسبب افتقارهم إلى خيارات وظيفية أخرى. ولدى هذه المؤسسات أيضاً مستويات عالية من الكفاءة لدى الموظفين وشبكات وروابط داخل البيئة التي تعمل فيها. وأخيراً، فإنها استفادت من التكتل ومن الآثار التبعية للمعرفة في موقعها. وقد تمثل التحدي الرئيسي الذي واجهته هذه الشركات في التعامل مع مخاطر التكنولوجيا والحوافز التنظيمية. وكان نجاح تجارب السياسات الداعمة مع الشركات ذات النمو المرتفع يعتمد على فهم واضعي السياسات للدور الذي تؤديه التكنولوجيا والابتكار في تحقيق التحول الاقتصادي، وخاصة التمكين للتعليم وبناء الكفاءات الإنتاجية في الشركات.

٤٧- وناقش العضو الثالث في فريق النقاش دور مجمّعات وحاضنات العلوم والتكنولوجيا في التمكين للنمو والتنمية اللذين تقودهما التكنولوجيا، مع التركيز على الكيفية التي يمكن بها لهذه الأدوات السياسية أن تلبي احتياجات الشركات المبتدئة في الاقتصاد الرقمي. ويتطلب نجاح مجمّعات وحاضنات ومجموعات التكنولوجيا مكوّنات شتى، ولكن توافر خدمات الدعم ذات القيمة المضافة المرتفعة هو عامل شائع. ويتعين إيجاد توازن دقيق بين تقديم خدمات التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية المادية الجيدة. وبينما لا يوجد نموذج مثالي في هذا الصدد، فإن الهدف هو تحسين الربط الشبكي والتعاون وزيادة القيمة المضافة. وبالنظر إلى الطبيعة الاستراتيجية للرقمنة، فإن توافر الإنترنت العالي السرعة هو شرط مسبق أساسي، ويتعين على الحكومات أن تستثمر في بناء الشبكات الأساسية الوطنية وعمليات الربط بالشبكات الدولية.

٤٨- وتمثل المعوقات المالية تحدياً معروفاً جيداً لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. فالمصارف عادة ما تكون غير قادرة على توفير التمويل، ويمكن لمؤسسات

الأعمال هذه أن تلي احتياجاتها على نحو أفضل عن طريق السعي إلى الحصول على تمويل ساهمي من جهات منها، مثلاً، صناديق التمويل التأسيسي أو من جهات الأعمال الراحية أو من المغتربين أو عن طريق التمويل الجماعي. ويتعين على واضعي السياسات النظر في الحاجة إلى تقديم دعم أكبر إلى الابتكار في القطاعات التقليدية باستخدام التكنولوجيات الرقمية، بدلاً من تقديمه إلى الشركات التي تعمل حصراً في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقال إن المثال الأول يوضح مشروع مجتمّع العلوم والتكنولوجيا الحالي في غواياكويل في إكوادور، الذي يركّز على الصحة والسياحة والأغذية الزراعية. وهذا التركيز على التنمية المحلية هو أمر يُضاف إلى الدعم المعتاد للبنية التحتية وللأنشطة الخاصة بمجمّعات العلوم والتكنولوجيا.

٤٩- وقالت العضو الرابع في فريق النقاش إن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا تواجه العديد من التحديات الرئيسية في استحداث وتطوير النظم الإيكولوجية والمنصات الرقمية. أمّا التحديّ الأول فهو التجزؤ العام للنظام الإيكولوجي وافتقار التنمية الصناعية إلى نهج قائم على الدمج الرأسي وسلاسل القيمة. ونتيجة لذلك، تصدّر أفريقيا فرص عمل وتستورد الفقر. وأمّا التحدي الثاني فهو المعدل المرتفع للنمو السكاني، ما يؤدي إلى مزاولة تنظيم المشاريع بدافع الضرورة، وخاصة في صفوف النساء. وأمّا التحدي الثالث فهو الافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل. وفي حين أن رأس المخاطرة موجود فعلاً، فإن رأس المال الابتدائي غير موجود. ويشكل تمويل أعمال المرأة في المراحل اللاحقة من نمو الشركة أمراً إشكالياً بوجه خاص: فقد انخفضت مشاركة المرأة بشكل حاد، من ٥٠ في المائة في المرحلة الابتدائية إلى أقل من ١٠ في المائة في مرحلة التوسّع في الإنتاج. وتوجد مسألة أخرى هي إمكانية التوسع ومدى قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على زيادة الإنتاج مع الحفاظ على الجودة والأداء عند التسليم.

٥٠- وأضافت عضو فريق النقاش أن الجهات الرئيسية المستهدفة بالتأثير الإنمائي المترتب على التكنولوجيات الرقمية في أفريقيا هي المستهلكون والنساء والشباب ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولتحقيق ذلك، قالت إن شركتها قررت إنشاء أسواق إلكترونية للمنتجين والتجار الحاليين، بدلاً من استحداث شركة كبيرة للبيع بالتجزئة على الإنترنت تكون مثلاً على غرار موقع "أمازون.كوم" (amazon.com). وتدخل كل من شركات جيكسبورت (Jexport) وتويغا فودز (Twiga Foods) وجانغو أكاديمي (Janngo Academy) ضمن التطبيقات الناجحة التي تركز على تمويل الصادرات وتمكينها. والمطلوب هو اتباع نهج كليّ يشمل التعاون مع واضعي السياسات وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل النجاح في توليد دخل وخلق فرص عمل وزيادة القدرات التكنولوجية.

٥١- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الوفود الإقليمية إن مجموعته مرتبطة ارتباطاً قوياً بقضايا التكنولوجيا والابتكار وبالأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال. ولا غنى عن العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وطلب إلى الأونكتاد، بالنيابة عن مجموعته، تقديم دعم بناء القدرات من أجل عمليات نقل التكنولوجيا واستيعابها ونشرها. كما دعا إلى إيجاد بيئة تمكينية دولية تشمل دعم تحسين عملية وضع السياسات والتعاون مع شركاء التنمية. وأضاف أن عدد النتائج الإيجابية المتحققة في أفريقيا والتي عُرضت على فريق النقاش مشجّع، وأنه توجد فرص للتعليم يمكن الحصول عليها من مناطق أخرى أيضاً.

ومن الأهمية بمكان تناول تأثير تغير المناخ على أفريقيا وكذلك، بصورة أعم، التحديات التي تواجه بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن تقدير مجموعته لبرنامج عمل الأونكتاد بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وللتقييمات السريعة للجهازية للتجارة الإلكترونية، ولتنظيم أسبوع التجارة الإلكترونية الأفريقي القادم.

٥٢- وأثنى مندوب آخر على الأونكتاد لدعمه لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقال إن بلده يُسَلِّم بالحاجة إلى تحديث إطار سياساته الخاص بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الاستفادة من تقدّم التكنولوجيات على الصعيد العالمي. ولا غنى عن التغيير في المواقف لدى الحكومة والشركات وعمامة الجمهور وهو ما يمكن تحقيقه بشكل أفضل عن طريق إقامة شراكة فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٥٣- وقال أحد المندوبين إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المبتدئة تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية والتمويل. فالبنى التحتية الأساسية مثل الكهرباء والطاقة لا بد منها للتنمية الرقمية، ولكن هذه البنى غير كافية في كثير من البلدان. ويشكل نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تحدياً آخر. ويلزم إعادة تنشيط الجهود في هذه المجالات من أجل المضي قدماً بجدول أعمال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية.

٥٤- ولاحظ مندوب آخر أن التكنولوجيات الناشئة هي أداة للتنمية. وهذه التكنولوجيات تتحدّى النهج القديمة والتقليدية، وخاصة في الطريقة التي تُدار بها الأعمال في مجالات متنوعة مثل التجارة والزراعة. وتشتمل التحديات الإضافية على العقلية المعنية والتمويل ورأس المال البشري. وإحدى المشاكل الرئيسية هي الربط بين الجامعات والصناعات. وقد أُطلقت مبادرات كثيرة، وبدأت قصص نجاح تظهر في كينيا، مع تجارب مماثلة في نيجيريا وجنوب أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك، يواجه واضعو السياسات تحديات كبيرة. ويوجد أحد هذه التحديات في مجال التعليم، وخاصة كيف يمكن للطلاب الجامعيين أن يكتسبوا خبرة وثيقة الصلة بوظائفهم المستقبلية في الصناعة. ويتسم الدعم المقدم من الأونكتاد بأنه أساسي في تطوير الروابط والتعاون على الصعيدين المحلي والدولي.

٥٥- وقد وافق أحد المندوبين على أن التحديات التي يواجهها واضعو السياسات تشاطرهم إياها الجهات صاحبة المصلحة في كثير من البلدان وأن حلها يتطلب اتباع نهج كلي وإيجابي. ومن الضروري تقديم الدعم إلى مجال الذكاء الاصطناعي، وهو دعم يمكن أن يقدمه مصرف التنمية الأفريقي.

٥٦- وقال مندوب آخر إنه ينبغي تطوير ودعم النظم الإيكولوجية الوطنية والإقليمية السليمة للابتكار، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل دعم مؤسسات الأعمال الداعمة والابتكارية، بالنظر إلى أهميتها الحاسمة لإدماج سلاسل القيمة على وجه الخصوص. وعند تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة الوطنية والإقليمية، يكون من المهم أيضاً تحديد الإمكانيات التي ينطوي عليها إدماج سلاسل القيمة على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويشكّل النظام الإيكولوجي الوطني للابتكار أحد مكونات السياسة الوطنية في بلده المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي جرى إطلاقها في أوائل عام ٢٠١٧ والتي تهدف إلى ضمان الانتقال من اقتصاد مدفوع بالكفاءة إلى اقتصاد مدفوع بالابتكار وقائم على المعرفة بحلول عام ٢٠٢٥.

هاء- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٧- أبلغ مدير شعبة الاستثمار والمشاريع عن التقدم المحرز في تعضيد وتعزيز أوجه التآزر فيما بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع. وقال إن المنشور الذي أعدته الشعبة من أجل هذه الدورة، تقرير النتائج والتأثير لعام ٢٠١٨، عرض إجمالاً الإنجازات والتأثيرات الرئيسية الناجمة عن تنفيذ الولايات المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي فيما يتعلق بالاستثمار وتنمية المشاريع.

٥٨- وقد حققت الشعبة إنجازات هامة، بفضل تنفيذ مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، التي اعتُبرت إحدى أفضل الممارسات من جانب مراجعي الحسابات والمقيمين المستقلين، مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة. وفي الآونة الأخيرة، خضع برنامج الشعبة لعملية إعادة توجيه استراتيجية، إذ انتقل من التركيز التقليدي على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز على كامل سلسلة الاستثمار، مدفوعاً في ذلك بالحاجة إلى إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في تعبئة الأموال وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمد البرنامج نهجاً متعدد القطاعات لدعم الدول الأعضاء في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل الاستثمار شرطاً مسبقاً لتحقيق الأهداف في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة، ما يعزز الشراكة والاستفادة من التآزر مع مجموعة كبيرة من المنظمات الموجودة مقرها في جنيف والمنظمات الإقليمية. واعتمد البرنامج أيضاً نهجاً بشأن أدوات السياسات عن طريق استحداث جيل جديد من أدوات السياسات مثل إطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وحزمة إصلاحات نظام الاستثمار الدولي اللذين تستخدمهما ١٥٠ دولة من الدول الأعضاء.

٥٩- وعرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أنشطة الشعبة على امتداد أركان العمل الثلاثة. وقالت إن المنشورات الرئيسية والتقارير الأخرى جزء من ركن العمل المتعلق بالبحوث. وعلى سبيل المثال، يبحث تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٨ مسألة تسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل التنمية، وسببته تقرير الاقتصاد الرقمي ٢٠١٩، والملاحظات التقنية، وموجزات السياسات، وسلسلة الدراسات الحالية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، والتي ستنظر في الطاقة المستدامة وبناء الكفاءات الرقمية.

٦٠- وفيما يخص ركن العمل المتعلق بالتعاون التقني، فإن أنشطة الشعبة في ميدان الاقتصاد اتسمت بالنجاح والفعالية. وقد جرى إنجاز استراتيجية التجارة الإلكترونية الوطنية لمصر، كما توجد استعراضات لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتعلق بأربعة بلدان أخرى هي إما قيد الإعداد أو يجري القيام بها فعلاً. وأُجريت تقييمات سريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية في ١٥ بلداً. واتسعت التجارة الإلكترونية والتعاون بشأن منصة التجارة الإلكترونية من أجل الجميع (eTrade for All) لتضم الآن ٣١ شريكاً. وأُعربت مديرة الشعبة، بالنيابة عن الأونكتاد، عن تقديرها لحكومي ألمانيا والسويد وللإطار المتكامل المعزز للقيام بتمويل هذا العمل. ويتناول برنامج القانون السيبراني (cyberlaw) عدداً من القضايا، بما في ذلك الهوية الرقمية وأمن البيانات. وقد اضطلع بعمل تقني من أجل سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في شراكة مع

حكومة الصين (حلقتنا عمل مع ٣٢ مسؤولاً من واضعي السياسات من ١٦ بلداً جرى تدريبهم) ومع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية. ويجري تنفيذ استعراضات لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدين أفريقيين، كما يجري الإعداد لإجراء استعراضات من هذا القبيل لعدة بلدان أخرى.

٦١- وفيما يخص ركن العمل المتعلق ببناء توافق الآراء، قامت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي يقدم الأونكتاد الخدمات إليها، بدور رئيسي. وتتمثل مواضيعها الحالية ذات الأولوية في دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات مرنة وأثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عُقد الأسبوع الرابع للتجارة الإلكترونية في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وسيُتخذ بعداً إقليمياً في أول أسبوع للتجارة الإلكترونية لأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الشعبة بنشاط في المناقشات التي أُجريت في الجمعية العامة بشأن التكنولوجيا، وشاركت في المنتديات المتعددة المشتركة بين الوكالات مثل المنتدى الثالث المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وآلية تيسير التكنولوجيا التابعة لفريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة.

٦٢- وأبلغ المدير الدول الأعضاء بأنه يجري التوسع المفرط في استخدام الموارد، وخاصة الموظفون العاملون في هذه الأنشطة، وذلك إلى مستوى لا يمكن الإبقاء عليه، وأنه سيتعين تقليص بعض البرامج والمشاريع إذا لم يتغير الوضع.

٦٣- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من المندوبين عن دعمهم لأنشطة الأونكتاد في ميدان التكنولوجيا ودعوا إلى تعزيز الموارد المتاحة لبرنامج العمل هذا.

واو- مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة

٦٤- اتفقت اللجنة على أن يبت مجلس التجارة والتنمية في جدول الأعمال، بناء على توصية من مكتب المجلس.

ثالثاً- مسائل تنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٦٥- افتتح السيد فاروق عامل (باكستان)، رئيس الدورة التاسعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة العاشرة للجنة في قصر الأمم بجنيف في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

باء- انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٦٦- في الجلسة العامة الافتتاحية المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انتخبت اللجنة الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: السيد ريفيلو ليتجوبو (ليسوتو)

نواب الرئيس: السيد سعيد مزيان (الجزائر)

السيدة مارغريت كاييمبا (زامبيا)

السيدة جووانا مينديس (بنما)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٦٧- أقرت اللجنة أيضاً في جلستها العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوثيقة TD/B/C.II/38). وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة؛
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.
- ٤- الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية.
- ٥- تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنمية المشاريع.
- ٦- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التأزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.
- ٧- مسائل أخرى.
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- الجلسة العامة الختامية

٦٨- فيما يتعلق بالصيغة المقترحة للفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٤ من جدول الأعمال، قال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية، يؤيده في ذلك ممثل إحدى الدول الأعضاء، إن من المهم الإشارة إلى تأثير التدابير القسرية الانفرادية على البلدان المتضررة. فهذه التدابير تثير القلق لدى عدد من البلدان النامية ولها آثار شديدة على إمكانية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدانها وعلى التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. وأشار ممثل

مجموعة إقليمية أخرى إلى أن البلدان النامية ليست هي البلدان الوحيدة التي تتأثر بهذه التدابير، لأن بعض البلدان المتقدمة تواجه نفس المشاكل.

٦٩- وأعرب الممثلون المنتهية ولايتهم لثلاث مجموعات إقليمية عن تقديرهم لأمانة الأونكتاد والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على ما قدّمته من تعاون ودعم خلال فترة ولايتهم، التي تنتهي بنهاية عام ٢٠١٨.

هاء- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٧٠- أذنت اللجنة للرئيس، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بأن يضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع. وسيقدم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه في دورته التنفيذية السابعة والستين في شباط/فبراير ٢٠١٩.

المرفق

الحضور*

- ١- حضر الدورة مثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | | |
|-----------------------------|---------------------------------|--------------------------|
| الاتحاد الروسي | جامايكا | كابو فيردي |
| إثيوبيا | الجزائر | كوت ديفوار |
| الأرجنتين | جزر البهاما | كوستاريكا |
| الأردن | الجمهورية العربية السورية | الكونغو |
| إسبانيا | جيبوتي | الكويت |
| إكوادور | زمبابوي | كينيا |
| ألبانيا | سري لانكا | لبنان |
| ألمانيا | السلفادور | ليبيا |
| أنغولا | السودان | ليسوتو |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | سيشيل | مدغشقر |
| البحرين | صربيا | مصر |
| البرتغال | الصين | المغرب |
| بلغاريا | العراق | المملكة العربية السعودية |
| بنما | عمان | موزامبيق |
| بوركينافاسو | غابون | النمسا |
| البوسنة والهرسك | غانا | نيبال |
| بولندا | غواتيمالا | نيجيريا |
| بيلاروس | غيانا | اليابان |
| ترينيداد وتوباغو | فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) | اليمن |
| توغو | قبرص | |
- ٢- وحضر الدورة ممثلون عن العضو التالي في المؤتمر:
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي
- ٤- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا

* تشمل قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفترة العامة

منظمة القرية السويسرية
